السنة الثالثة والعشرون ملحق 1 العدد85 / شهر حزيران/ السنة 2025

https://doi.org/10.31272/ijes.v23 i85.1271

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE ONLIN : 2791-092X Arcif : 0.375

Administrative and financial corruption in Iraq after 2003, the most important problems and solutions

الفساد الإداري والمالي في العراق بعد عام 2003 أهم المشاكل والحلول

م.د. ياسمين حسن سعيد الكليدار

Dr. Yasamine Hassan Said Al-Kalaidar

BmwgBmwg@yahoo.com

هيئة البحث والتطوير الصناعي/جامعة المستنصرية

Abstract:

Corruption is an ancient phenomenon and one of the most prominent and significant problems of high risk that can threaten the stability and security of the state and society, exposing social, economic, and political development to danger. No matter how many causes and components, the results pour into one pot, which is a waste of the material, financial and economic resources of society. This waste has direct and indirect effects depending on the differences in the political, economic and social fabric of each country. Anyone who follows this disease confirms its existence at all times and places. Still, its extent has expanded in recent years, especially in developing countries, which has prompted researchers with different approaches to research its causes, economic effects, and methods of treatment.

Keywords: Corruption, administrative and financial, date, Forms of corruption

المستخلص

الفساد ظاهرة قديمة من ابرز واهم المشاكل ذات الخطورة العالية التي يمكن أن تهدد استقرار وامن كيان الدولة والمجتمع وتعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للخطر، مهما تعددت أسبابه مكوناته فان النتيجة تصب في وعاء واحد وهو هدر للموارد المادية والمالية والاقتصادية للمجتمع. لهذا الهدر آثار منها مباشرة وغير مباشرة . فالآثار المباشرة تتمثل بالهدر والغير مباشرة تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال الموارد التي تم هدرها. وقد اصاب الفساد الاقتصاد العراقي على مدى فترات متعاقبة جميع وزارات الدولة ولم يقتصر على وزارة محددة على الرغم من تشكيل هيئات لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة, إلا انه لا يزال منتشراً وبصورة يرثا لها. وقد تؤدي إلى استنزاف جميع موارد الاقتصاد العراقي إذا بقي الحال بهذه الصورة .

الكلمات الرئيسية : الفساد ، الإداري والمالي ، تاريخ ، اشكال الفساد .

المقدمة:

يعد الاستقرار الاقتصادي السياسي والاجتماعي أحد أهم المقومات البديهية للتنمية الاقتصادية، وهذا يعني أن اختلالها دليل على اختلال مسيرة التنمية، اذ توجد الكثير من التحديات الاقتصادية التي تؤرق المخططين وصانعي السياسة بصورة عامة في الدول المختلفة . ومن هذه التحديات الفساد الاداري والمالي، والذي اصبح قضية المجتمع الانساني بكاملة وتعاني منه اغلب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وإن اختلف آثار حجمه ، تبعاً لاختلاف النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل دولة . وتزداد المشكلة تعقيدا مع حالة العراق الذي كاد ان يغادر دائرة العالم النامي مع بداية ثمانينات القرن الماضي لولا انجرافه في حروب وصراعات اقليمية ودولية ادت الى الخراب والدمار حتى استقرت مظاهر الفساد في مؤسسات الدولة العراقية مع نهاية الثمانينات وخلال التسعينات بطرق عديدة ومختلفة حتى سقوط النظام البائد عام 2003 وتحول الفساد من نطاق محلي ومحدود وبمبالغ محدودة ليصل الى مليارات الدولارات من ثروات العراق الوطنية والمتتبع لهذه الظاهرة يؤكد بوجوده في كل زمان ومكان ، إلا أنه انتشر مداه في السنوات الأخيرة بشكل خطير وفي كافة شرايين الدولة مما دفع الباحثين على اختلاف مناهجهم إلى بحث أسبابه وآثاره وطرق علاجه .

اولاً: مشكلة البحث:وجود الفساد الاداري والمالي في بنية مؤسسات الدولة العراقية وتبلور هذا المرض الخطير يجعل منه عقبة في طريق تقدم عملية التنمية بكافة أصعدتها المختلفة والابتعاد عن استراتيجية البرامج التنموية.

ثانياً : هدف البحث: تهدف هذه الدراسة لبيان أسباب الفساد الإداري والمالي وإثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية، وايجاد الحلول الممكنة لتلك الظاهرة ومكافحتها ووضع الاستراتيجيات الاصلاحية ضمن أروقة مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى النهوض بالمجتمع وجعله يتعافى من هذا المرض الخطير.

ثالثاً : اهمية البحث: تفسير وتحليل واقع الفساد المالي والاداري في العراق للوصول لشرح واف يفسر حقيقة تلك الظاهرة التي تعتبر من المظاهر السلبية المهمة وبالتالي إمكانية وجود آليات واجراءات يتم اتخاذها لمكافحتها وعلاج آثارها باعتبارها آفة تنخر بنيان مؤسسات الدولة العراقية وتقود الى حيثيات خطيرة تؤدي لهدم النظام الاقتصادي القائم بصورة تحد من فاعلية قطاعاته المختلفة وبالشكل الذي يعيق تحقيق أهدافه ومبتغاه للتنمية الوطنية .

رابعاً : فرضية البحث: تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي احد الجرائم الدولية ولها أثار سلبية على المجتمع ومؤسسات الدولة العراقية والتي تهدد امن وسيادة البلد بسبب ارتباطها بأنشطة غير مشروعة وتعاملات مالية خارج حدود القانون.

خامساً : منهج البحث: اعتمد الباحث على الجانب النظري لجمع واغناء البحث بالمعلومات المطلوبة والمنهج التحليلي لتحديد الاهمية اذ تم الرجوع إلى المصادر والمراجع العلمية والكتب ذات العلاقة بموضوع البحث ،

سادساً:الاطار الزماني والمكاني :اتخذ الباحث من العراق حدودا مكانية له بعد عام 2003

سابعاً : هيكلية البحث: لإيضاح وتفصيل الدراسة الذي أنقسم الى ثلاث مباحث ، يتناول المبحث الأول الجانب النظري لمفهوم الفساد ، أم المبحث الثاني فقد تطرق تداعيات الفساد المالي والاداري في العراق والمبحث الثالث فقد شمل الوسائل والجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة

الفساد ، فضلاً عن المعالجات والسبل التي من الممكن اتباعها لمعالجة الفساد الإداري والمالي ومن ثمة الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول : مدخل مفاهيمي لظاهرة الفساد أولا: تاريخ الفساد في العراق: لم تعرف الإنسانية تاريخاً محدداً لنشوء ظاهرة الفساد على وجه البساطة. بل قد يكون الفساد ظاهرة نشأت مع بداية الخليقة على الأرض حيث نرى في الأثر قصة ولدي آدم (عليه السلام) (هابيل وقابيل) التي تدل على نشوئه منذ ذلك الزمن السحيق. أن الأقوام التي استوطنت أرض العراق والتي تؤكد الشواهد التاريخية أنها أُولى الحضارات في العالم، قد عرفت ظاهرة الفساد، لذلك نرى إشارات إلى الجرائم الظاهرة في القوانين التي عرفتها (أوروك) و(أورنمو) في الألواح السومرية ومحاضر جلسات مجلس (أرك)، حسب آراء (السير كريمر). كما إن الوثائق التي عثر عليها وتعود بتاريخها إلى الألف الثالث (ق.م) تبين أن (المحكمة الملكية) آنذاك كانت تنظر في قضايا الفساد، مثل (استغلال النفوذ، استغلال الوظيفة العامة، قبول الرشوة وإنكار العدالة) حتى أن قرارات الحكم في جرائم مثل هذه كانت تصل إلى حد الإعدام. ويلاحظ أن (حمورابي) ملك بابل الذي وسع المملكة، وصاحب التشريعات المهمة في التاريخ (شريعة حمورابي)، قد أشار في المادة السادسة من شريعته إلى جريمة الرشوة. حيث شدد على إحضار طالب الرشوة أمامه ليقاضيه بنفسه وتوليه أمر اجتثاثه، مما يدل على اهتمامه الكبير بمكافحة آفة الفساد، وكذلك فإن الشريعة المذكورة كانت قد نظمت العلاقة بين الحاكم والمحكوم (عماد,2003: 18)يتبين لنا ان الفساد قديم قدم التاريخ حيث عرفه الإنسان منذ بداية الخليقة، ولا زال يكتشف في كل يوم شكل جديد ونوع جديد منه،ساهمت تعقيدات الحياة في زيادته وتعدد صوره التي تلقي بظلالها السيئة على المجتمعات(عماد, 2003 : 27) .

ثانياً : مفهوم فكرة الفساد : تتنوع التعريفات الخاصة بمفهوم الفساد ويصعب إيجاد تعريف موحد للفساد، وهذه الصعوبة اسبابها عديدة منها: تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها، واختلاف أشكالها والتعبير عنها وتنوع افكارها لحقول معرفية عديدة مثل العلوم القانونية والسياسية والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية . وظاهرة الفساد بالإضافة إلى كونها ظاهرة عابرة للحدود ، فهي ظاهرة ذات جذور عميقة وتأخذ أبعاداً واسعة تتداخل معها وترتبط بها عدة مفاهيم وعوامل يصعب التمييز بينها وتختلف كذلك درجة توافرها وشموليتها من مجتمع إلى آخر .كذلك اختلاف المواقف الأيدلوجية وتباين الميول والاتجاهات لدى الباحثين.الفساد لغةً : الفساد في معاجم اللغة هو من فسد ضد صَلُحَ والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطلَ واضمحل . ويأتي التعبير على معان عدة بحسب موقعه كما في الأمثلة التالية: فهو الجدب أو القحط ، كما في قوله تعالى :(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (القرآن الكريم ، الروم : 41)، أو الطغيان والتجبر .كما في قوله تعالى :(تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) (القرآن الكريم ، القصص : 83)، أو عصيان لطاعة الله. كما في قوله تعالى :(إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (القرآن الكريم ، المائدة: 33) من خلال الآيات الكريمة السابقة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد بكل نواحيه ، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة .إذن ليس هناك تعريف محدد للفساد بالفحوى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم. فلقد تعددت التعاريف المشخصة لتحديد مفهوم الفساد نظرا لتعدد الألوان والمظاهر التي

يتخذها في مجتمع ما، ولم يجمع الكتاب والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد على تعريف له، لذلك ليس هناك اتفاق على تعريف شامل يطال كافة أبعاد الفساد، ويحظى بموافقة كافة الباحثين في الفساد (عمر و ابراهيم ، 2015 : 33). الفساد : يقصد بالفساد في قاموس Oxford تدهور القيم الأخلاقية Immoral في المجتمع أو في دماغ الفرد، كما يقصد به تضييع الأمانة والغش Dishonesty وذلك لاستعمال الرشوة Because of taking bribes(95 :2007 ، Oxford) لقد تكاثرت في الآونة الأخيرة البحوث في الفساد ولا سيما من قبل خبراء الاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع ، فتركزت بحوث الاقتصاديين في معظمها على العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى ونستنتج إن ضعف المؤسسات العامة الذي هو احد أهم أسباب الفساد يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار وبالتالي إلى إبطاء عجلة التنمية الاقتصادية(681-682، 1995 ، Paolo)أما البحوث القانونية فإنها تعتبر الفساد انحرافا عن الالتزام بالقواعد القانونية وبالتالي فان هناك إجماع على إن للفساد أثراً مدمراً على حكم القانون ولا سيما إذا ما طال القضاء (18 ، 1996 ، Block) أما البحوث السياسية فهي تركز على الفساد بشرعية الحكم ودور مؤسسات المجتمع المدني ونماذج القوى السياسية (داود ، 2004: 67). بينما يرى علماء الاجتماع الفساد بأنه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة (داود ، 2004: 67). إضافة إلى ذلك ، لا يقتصر الفساد على القطاع الحكومي أو العام فالقطاع الخاص تقع فيه الكثير من حالات الفساد الأكثر فداحة من فساد القطاع العام، ويرتبط الفساد بوقوعه في القطاع الخاص بمدى القوى الاحتكارية الموجودة به ، فكلما زادت القوة الاحتكارية وحرية التصرف ، وتضاءلت قوة الرقابة والمحاسبة ، كلما قويت شوكة الفساد والمفسدين في القطاع الخاص (حسنين ، 2008: 14-15) هذا وقد يكون الفساد نادراً يقتصر في حالات اخرى على أجهزة معينة من السهل كشفه ومعاقبة الجاني و يكون أمراً مستنكراً لا يمكن تبريره وغير مقبول لدى المجتمع. وقد يكون فساداً منهجيا ينتشر في كل أجهزة الدولة وبين أفرادها بحيث لا يمكن اكتشافه والقضاء عليه ليكون أمراً مقبولا بين أفراد المجتمع." والفساد اصطلاحاً : يمكن القول بأن الفساد في الاصطلاح تم استقاؤه من تعريفه في اللغة، ومما ورد عنه في كتاب الله عز وجل، فالفساد في الاصطلاح لا يخرج عن معنى خروج الشيء عن الاعتدال، أياً كان هذا الخروج، والفساد في الاصطلاح أيضاً هو انتقاص صورة الشيء، واصابته بالعطب والاضطراب والخلل والحاق الضرر به (أحمد ، 2018: 5) واليوم تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، وذات جذور تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر ، وهو داء خطير يهلك الحرث والنسل لم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أم نامية ، ولكن بدرجات ونسب متفاوتة ، وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات بان الفساد المالي والإداري يقل كثيرا في الدول ذات الاقتصاد القوي ، والمستوى المعيشي المرتفع ، بينما يرتفع بمعدلات و وتائر كبيرة في الدول النامية بصفة عامة ، وذات المستوى المعيشي المنخفض على وجه الخصوص . ويتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة للفساد المالي والإداري ، كانتشار الرشوة والتسيب بين الموظفين وضعف الإنتاجية وتفشي المحسوبية والوساطة وزيادة الروتين وتعقيد الإجراءات في تنفيذ المعاملات(اقداس واخرون ، 2021: 5) .

ثالثا : اشكال الفساد من حيث الحجم (مهدي ، 2015: 102) :

• **الفساد الصغير: (Minor Corruption)** (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا) وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا فانه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين.

• **الفساد الكبير : (Gross Corruption) (**فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين) والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم واشمل واخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

الفساد من ناحية الانتشار [**مهدي** ، 2015: 103]

• **الفساد المحلي:** وهو ما ينتشر من فساد بداخل اقليم الدولة لا يتجاوز حدودها الإقليمية، ولا يخرج عن كونه فساد بين صغار الموظفين والأفراد والذي لا يرتبط بشركات دولية أجنبية، وهو أكثر أنواع الفساد انتشاراً في المجتمعات المحلية، ويتمثل في الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ.

• **الفساد الدولي:** هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً وعالمياً يتجاوز الحدود الإقليمية للدولة وحتى القارات، وهذا في إطار العولمة، والتي اصبحت لا تعترف بالحدود وهو فساد يتسع نطاقه ليربط بين شركات محلية وشركات اجنبية دولية والقادة السياسيين في الدولة من خلال المنافع الذاتية المتبادلة التي يصعب الحجز بينها، وهو أخطر أنواع الفساد نظراً لكونه يهدد كيان الدولة وشعوبها .

رابعا: ألاسباب التي **ادت لظهور الفساد المالي والاداري**:لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات مالم يتم تشخيص أسبابها وبواعث نشؤها، "كما وحدد البنك الدولي (bank world) عدة اسباب لظهور الفساد المالي والاداري (زهراء ، 2021: 66)

• تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها
• الصراع على المناصب بغية السيطرة على الدولة ومؤسساتها
• هشاشة المؤسسات الخاصة بالمجتمع المدني وتهميش دورها
• توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد
• غياب المراجعة الخارجية المستمرة والفجائية
• محسوبية في استيعاب الموظفين غير الاكفاء
• ضعف الادارة وقلة الخبرة

المحور الثاني : " مشاكل الفساد الاداري والمالي " : ان آثار " مشاكل الفساد الاداري والمالي لا تقتصر أثرها على المستوى الاقتصادي فقط، وانما السياسي والاجتماعي أيضا وهو أشدها خطراً على المجتمع ، فالمجتمع والفرد العراقي هو حجر اساس التنمية، للبلد فكيف هو الحال عندما يكون حجر الاساس غير صالحاً للبناء " ويمكن تصنيف تلك التداعيات الى ما يأتي .

أولاً: " مشكلة الاستقرار الاقتصادي" : بعد دخول القوات الأمريكية للعراق في تاريخ 9 / 4/ 2003 انهارت مؤسسات الدولة العراقية بما فيها مؤسسات الدفاع والداخلية والقانونية، وشهدت إدارة عملية التغيير ولادة عسيرة فتدهور الاستقرار السياسي، وكانت النتيجة لا وجود للاستقرار الاقتصادي, فالانهيار المؤسسي (القانوني, السياسي والاقتصادي والاجتماعي فضلا عن الفساد بكل انواعه وعمليات النهب لكل المؤسسات كانت ولازالت احد اسباب ومظاهر الازمة الاقتصادية العراقية في ظل الاحتلال الامريكي بعد عام (2003) ومن خلال المركزية الشديدة التي ادت الى التفرد بالرأي، وتسفيه إدارة الاقتصاد ووضعه في مأزق الاختلالات الهيكلية، من خلال تجميد البنك المركزي كسلطة نقدية ذات استقلال مادي واداري بإدارة وزارة المالية، واجبارها على طبع النقود دون غطاء ذهبي يعادلها على وفق أهواء السلطة السياسية، ودون الاخذ بالاعتبار سيادة قانون الموازنة (وسن ، 2023: 332) . بالإضافة الى اقصاء متعمد للقطاع الخاص بحجة عدم قدرته وكفاءته بإدارة وتخصيص الموارد الإنتاجية، قد انعكس سلبا على تراجع معدلات نمو الاستثمار الوطني. وبالرغم من تحسن مستوى دخل الفرد العراقي

بعد عام (2003) الا انه ما يزال يعاني من انخفاض معدلات نمو الاستثمار نتيجة لانخفاض الادخار وتوجه الجمهور نحو الانفاق الاستهلاكي بشكل كبير، مما أدى الى ضعف التراكم الرأسمالي الذي ادى في ضل قصور العرض الى تفاقم معدلات التضخم نتيجة لضعف الطاقة الانتاجية وتقلص مساهمتها بالناتج المحلي الاجمالي، علاوة على ذلك البيئة الاستثمارية العراقية مازالت طاردة للاستثمار مع ارتفاع معدلات التضخم ادى نقص المعروض من السلع والخدمات مقابل اتساع دائرة الطلب الكلي إلى اتساع وتيرة المستوى العام للأسعار منذ عام (2003)، من جانب اخر استمرار توسع الدولة بالإنفاق العام قد أدى الى استنزاف الاحتياطيات النقدية والاصدار النقدي الذي فاقم من العجز المالي، وارتفاع حجم الكتلة النقدية بالتداول (وسن ، 2023: 332) . ويعد العراق من البلدان التي تعاني من درجة عالية من الفساد حسب ما جاء في مؤشر فهرس ادراك الفساد (CorruptionPerceptions Index) (حسين ، 2008: 216), ومن الشكل رقم (1) اذ بلغ معدل تقييم الدول العربية 39 من أصل 100 نقطة، وفق تقرير لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2021 (باسم ، 2022: 9)، ومن خلال الجدول رقم (1) يمكن ملاحظة قيم مؤشر مدركات الفساد للعراق وترتيبه على الصعيد العالمي فقد حصل على (23) درجة من (100) وجاء في المركز (157) عالميا والمرتبة 15 عربيا متقدماً عن العام 2020 بدرجتين إذ كانت درجته (21)، وحقق العراق عموماً تطوراً بطيئاً في معيار مكافحة الفساد، ويعود ذلك إلى أن الوضع السياسي ما زال متردياً. يعاني العراق على هذا المستوى تفتيتاً طائفياً فضل عن الوضع الأمني الهش الذي ما زال غير مستقر بوجود تنظيم «داعش»، وهذا له انعكاس سلبي على كل المؤشرات التي يعتمدها التقرير، وجاءت الإمارات في المرتبة الـ24 عالميا والأولى عربيا على مؤشر مكافحة الفساد، تلتها قطر في المرتبة الـ31 عالميا، وتذيلت سوريا والصومال واليمن وليبيا القائمة (باسم ، 2022: 9)ويؤدي الفساد الى زيادة الكلف ومن ثم تقليل الأرباح أو انعدامها في بعض الأحيان فضلا عن أن الفساد المالي والإداري يضر بالنمو الاقتصادي ويرفع من تكاليف الانتاج بشكل عام مما يؤدي الى زيادة الإنفاق على المعاملات المرتبطة بالإنتاج في القطاع العام و ألخاص وهذا بحد ذاته يعد عاملا مضرا في اغلب مؤسسات الدولة العراقية (ابراهيم ، 2016: 220)فلا تعيين او فرصة عمل دون دفع رشوة الى هذا المسؤول أو ذاك وهو سبب رئيسي لهجرة العقول العراقية

جدول (1) ترتيب ودرجات الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 مقارنة بالعام 2021.

الترتيب العربي	الدولة	عدد المصادر	ترتيب 2020	ترتيب 2021	الدرجة 2020	الدرجة 2021	التغير في الدرجة
1	الإمارات	8	21	24	71	69	-2
2	دولة قطر	7	30	31	63	63	0
3	السعودية	7	52	52	53	53	0
4	سلطنة عمان	6	49	56	54	52	-2
5	الأردن	8	60	58	49	49	0
6	تونس	7	69	70	44	44	0
7	الكويت	6	78	73	42	43	1
8	البحرين	6	78	78	42	42	0
9	المغرب	6	86	87	40	39	-1
10	الجزائر	7	104	117	36	33	-3
11	مصر	7	117	117	33	33	0
12	جيبوتي	5	142	128	27	30	3
13	موريتانيا	7	134	140	29	28	-1
14	لبنان	7	149	154	25	24	-1
15	العراق	5	160	157	21	23	2
16	جزر القمر	9	160	164	21	20	-1
17	السودان	8	174	164	16	20	4
18	ليبيا	5	173	172	17	17	0

19	اليمن	7	176	174	15	16	1
20	سوريا	5	178	178	14	13	-1
21	الصومال	6	179	178	12	13	1

المصدر:سيد شرف محسن الموسوي ، قراءة تحليلية عن وضع الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد 2021 نشر على الموقع الالكتروني، ANND شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية موجزات السياسة ،بتاريخ / 1 /3 / 2022 شوهدت بتاريخ 2023 /8/28 https://www.annd.org/ar/publications/details

شكل (1)

المصدر : سياسة عربية ، الترتيب العربي عالميا على مؤشر مكافحة الفساد 2021 (انفوغراف) ، نشر على الموقع الالكتروني، لندن عربي 21 ، بتاريخ 26 /1 / 2022 شوهدت بتاريخ 2023 /8/28 https://arabi21.com/story/1413614، .

ثانياً : مشكلة غياب الشفافية: من المسلم به ان غياب الفاعلية الاقتصادية الحقيقية وشفافيتها في الدولة يؤدي الى صفقات تجارية مشبوهة وعمليات سمسرة يكون الفساد المالي والاداري احدى نتائجها الرئيسية باعتبار ان هنالك جدلية قائمة على أساس ارتباط موضوع الفساد بالشفافية ذلك لأن ابسط تعريف للشفافية يبدوا كونها "احد اهم عناصر الإدارة الجيدة في الحكم وكلما كانت الشفافية موجودة وواضحة كان الحكم جيداً والاستقرار متحققا ، لأنها تعني المكاشفة بين الحكومة والشعب عبر ممثلي الشعب في البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وجمعيات وصحافة (سائدة و باسم ، 2000: 66)فالشفافية تؤدي الى علنية تتبع ممارسات الحكومة من قبل سلطة التشريع الوطنية والراي العام والمنظمات الرقابية الشعبية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية وهذه هي الحلقة الأولى في علاج ظاهرة الفساد ، لان أولى مناخات الفساد هي غياب الشفافية الادارية قبل واثناء وبعد انجاز العمل الإداري. اذن العلاقة بين الفساد والشفافية هي علاقة عكسية، بحيث كلما ارتفعت مؤشرات الشفافية، انحصرت مؤشرات الفساد وانكشفت، بمعنى ان الفساد لا ينمو إلا في ظل مجال عديم الشفافية أو ان الشفافية دون المستوى المطلوب (خضير ، 2021: 264) .

ثالثاً : مشكلة زعزعة الثقة بالحكم وبمصداقية الحكومة:انتشار المحسوبية والمحاباة كل ذلك يدفع الفرد الى عدم الاكتراث بما يدور حوله من تغييرات ومظاهر سياسية لاسيما بالنسبة للمواطن الغيور على وطنه والذي يفكر في كل الطرق لتحسين احوال بلده وشعبه، فهو يفقد الحماس لكل ما يتعلق بالأوضاع السياسية ويفقد الثقة بتحسين أحوالهم بالطرق المشروعة فنتنج ظاهرة الاغتراب السياسي والتي من أهم مظاهرها كما ذكرنا اللامبالاة السياسية، ويشير بعض الباحثين الى أن من بين اهم المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للأفراد هي احساس الفرد بعدم قدرتهم على التغيير وشعورهم باللامبالاة والاغتراب ، وصدق (هنتنغتون)حين قال: " ليس من المحتمل لمجتمع استشرى فيه الفساد ان يكون فعالاً اقتصادياً أو سياسياً(لبنى ، 2023: 61) .

رابعاً : مشكلة الفقر والعجز عن مكافحته : منذ عام 2007 اشارت التحليلات الشائعة الى ان اغلب سكان العراق يتوزعون بالقرب من خط الفقر، وهذا ما يزيد من هشاشة أوضاعهم ويجعلهم عرضة لتأثيرات الصدمات الاقتصادية، اذ تشير بيانات الجدول (2) الى انخفاض نسبة الفقر الوطني بحسب خط الفقر من 22.4% في سنة 2007 إلى 16% في 2013 وانخفضت بنسبة (15%)، وفي سنة 2014 ثم ارتفعت نسبة الفقر الى 22.5% ويعزى ذلك الى تمدد الارهاب الداعشي على مساحات واسعة من الاراضي العراقية، ثم عاودت الانخفاض في سنة 2018 حتى بلغت 20.5 ومع ذلك لن ينخفض عدد الفقراء بل ارتفع من 6.648 مليون شخصاً سنة 2007 إلى 7.370 مليون سنة 2018 ، وقد تفاقمت نسبة الفقر الوطني بحسب خط الفقر الى 31.7% عام 2019 اذ اصبح عدد الفقراء 12.680 مليون شخصاً بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني ومعدل الخصوبة خاصة بين الفقراء (حنان ، 2023: 94) .

جدول (2) مؤشرات خط الفقر في العراق لسنوات متعددة

السنة	خط الفقر(دينار)	معدل الفقر%	عدد الفقراء
2007	76896	22.4	6.648
2012	105500	18.9	6.465
2013	105500	16	5.760
2014	105500	22.5	8.101
2018	110880	20.5	7.370
2019	111000	31.7	12.680

المصدر : حنان يونس حافظ و عبد الزهرة فيصل يونس، واقع الفقر في العراق ... التحديات والمقترحات ، الجامعة المستنصرية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , المجلد 21, العدد 76، 2023 ص 95.

وتجدر الاشارة الى ان مشكلة الفقر قد تفاقمت خلال الازمة المركبة الصحية - الاقتصادية - السياسية في عام 2020 ، التي أثرت سلبا على المستوى المعيشي للأسرة العراقية لاسيما الاسر التي يعمل افرادها في القطاع الخاص، فقادت تداعيات جائحة (كورونا) الى زيادة نسب الفقر في عموم البلاد من 26.7% عام 2020 الى 29.6% عام 2021 وبذلك اصبح عدد الفقراء 12.271 مليون شخص على وفق تقديرات وزارة التخطيط، بينما تشير تقديرات بديلة عن أوضاع الفقر في عام 2021 الى ان الفقر سيستمر الى ما فوق معدل 31% ، وعدد الفقراء سيرتفع الى12.8 مليون نسمة.(حنان ، 2023: 94) .

خامساً : مشكلة تقويض الديمقراطية .المؤسسات السياسية في النظام السياسي العراقي سواء أكانت تشريعية أم تنفيذية من الناحية الواقعية تأسست على أسس محاصصة سياسية واعتماد مبدأ المحاصصة السياسية في اختيار المناصب ومن هنا برزت سيطرة الأحزاب والقوى السياسية في إدارة شؤون المؤسسات، وهذا ما يسمى بشخصنة السلطة لصالح الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة في العراق، فكل حزب أو قوى سياسية يطمح للوصول إلى السلطة بطريقة وأخرى، والسيطرة على كافة المؤسسات، سواء كانت تنفيذية أم تشريعية، وتنصيب الشخصيات الموالية لها في إدارة شؤون مفاصل هذه المؤسسات والتقاسم فيما بينهم (مرتضى ، 2022: 36) ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاج الخدمي للمجتمع وضعف الخطط التنموية الصادرة من قبل المؤسسات الحكومية، وغياب برامج التنمية السياسية وضعف الرقابة البرلمانية على الأداء المؤسسي، وعدم استقرار تلك المؤسسات، كل ذلك أدى إلى ضعف الأداء الحكومي لتقديم الخدمات لجميع المواطنين مما خلق حالة من الخلل في مبدأ الشرعية وعدم تحقيق الشرعية الأدائية ، فضلاً عن الوضع الأمني والاقتصادي السيء الذي يعاني منه العراق، وانتشار البطالة، وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري التي تعد من الحالات السلبية التي تسببت في ظهور أزمة الشرعية مما جعل النظام السياسي يفقد همزة الوصل بينه وبين الجماهير والتي تعتبر السمة الابرز لفاعلية النظام السياسي في أداء وظائفه واستقراره والأخذ بمبدأ تشكيل الحكومة على أساس البنى التقليدية مثل البنى الطائفية والعرقية، مما جعلها تفقد شرعية التمثيل

الطبيعي للشعب العراقي ، وكل ذلك أدى إلى بقاء الشرعية متأرجحة في العراق (مرتضى ، 2022: 36) .

سادساً : مشكلة البطالة :تعد البطالة احدى أهم المشكلات التي لا تزال تؤرق جميع حكومات العالم المتقدمة منها والنامية، ويساهم الفساد في تفاقم هذه المشكلة لجميع دول العالم على حد سواء؛ إذ تمتد هذه الظاهرة في التأثير على نوعية وكمية الاستثمارات سواء كانت المحلية أو الأجنبية ويتضح ذلك جلياً من خلال ارتفاع كلفة انتاج السلع والخدمات، فالمبالغ المدفوعة بشكل غير قانوني للموظفين الحكوميين تمثل كلفة إضافية للمستثمر تزيد من اجمالي التكاليف الأمر الذي يعرضه الخسائر على المدى الطويل مما يؤدي لخلق بطالة وعدم توليد وظائف جديدة في الاقتصاد فالعلاقة بين الفساد والبطالة متداخلة إذ يعرقل الفساد إقامة المشاريع والتي تستوعب البطالة، ويعمل الفساد على توجيه الاستثمار نحو المشاريع غير الإنتاجية أو ذات الإنتاجية المنخفضة والتي في العادة لا تخلق تشابك قطاعي وبهذا يصبح الاقتصاد مولداً للبطالة مما يؤدي لعدم قدرة الحكومة على وضع آليات لمعالجة البطالة (سهيلة ، 2023: 405) ، وتشير معطيات الجدول (3) أن البطالة بدأت باتجاه مرتفع منذ سنة 2003 وسنة 2004 ، استجابة للوضع غير الطبيعي بسبب تدهور الأمور والاضطرابات الأمنية وحل الجيش وتوقف معظم المؤسسات الحكومية ، الأمر الذي انعكس على ارتفاع نسبها بدرجة كبيرة سرعان ما انخفضت سنة 2005 لتبلغ نسبة قدرها (17,9 %) ، ولكنها عادت للارتفاع مرة أخرى سنة 2016 لتستحوذ على رصيد نسبي بلغ (4,20) ، بينما سجلت أدنى نسبها سنة 2010 بنسبة بلغت (11,1 %) ، ورغم هذا التذبذب النسبي للبطالة إلا أنها لا زالت مرتفعة وبعيدة عن نسبة البطالة الطبيعية والبالغة (4 %)، وبنسبة بطالة بلغت (16,7 - 13,9) لسنتي 2020 و 2021 الأمر الذي يجعل من البطالة مشكلة حقيقية لابد من حلها لانعكاساتها الخطيرة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تعزز الكثير من الظواهر كالفساد والفقر والجريمة والانحراف الخلقي (عدنان ، 2024: 167) .

جدول (3) تطور معدلات البطالة في العراق للمدة (2003 – 2021)

السنة	المعدل	السنة	المعدل
2003	28,1	2011	11,2
2004	26,8	2012	12,0
2005	17,9	2013	16,0
2006	17,5	2014	17,6
2007	17,0	2016	20,4
2008	15,3	2019	13,8
2009	15,0	2020	16,7
2010	11,1	2021	13,9

المصدر : عدنان عياض العجيلي التباين المكاني لمؤشري التنمية المستدامة (البطالة والفقر) في العراق لسنة 2021 ، جامعة البصرة ،مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة دراسات البصرة, المجلد 51, العدد 1994، 2024 ، ص 16

سابعا : مشكلة هجرة العقول: ان الفساد له اثاراً وخيمة على العقول والكفاءات، فالتنمية لا تنجح الاباستثمار الموارد البشرية، وبما ان التنمية هي من تكون بالبشر-لأجل البشر- فمن المستحيل نجاح العملية التنموية دون تدخل البشر-والاستفادة من خبراتهم ابتداء من صياغة السياسة التنموية مروراً بتقويمها وانتهاء بالتغذية الراجعة. ان مصطلح هجرة العقول والكفاءات هو مصطلح استخدمه اول مره البريطانيون عام 1949 ، من القرن المنصرم بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية على انه استنزاف الأدمغة كتعبير على خسارتهم في مجالات الطب والهندسة وغيرها، فهجرة الكفاءات الى البلدان تعد مكسب مادية وبشرية، وهجرتها من بلدانها تعد خسارة لانهم خسروا طاقات ممكن توظيفها في العملية التنموية والارتقاء بالمؤسسات من

بحوثهم العلمية، رؤاهم وابداعاتهم (ابراهيم ، 2023: 4) ، فالموارد البشرية هي الاساس في ثروة الامم وليس فقط الموارد المالية والطبيعية فكيف من الممكن الاستفادة من الموارد الطبيعية دون وجود ايدي عاملة ماهرة تجيد توظيف هذه الموارد . ومن الجلي عندما تتفشى افة المحسوبية في مؤسسات النظام السياسي وتفضيل الغير كفوء ومن لا يمتلك المهارات بل حتى من لم يكمل تعليمه على اصحاب الشهادات والعقول الراجحة والمهارات هذا يدفع بالأفراد الى ترك بلدانهم بحثاً عن من يقدر هذه العقول وبالنتيجة الاستفادة والافادة، فهو لم يجد من يأخذ بأطروحاته او بحوثه والاستفادة من افكاره فيقرر مرغماً اللجوء الى بلد آخر (لبنى ، 2023: 61) ويؤدي الفساد الى زيادة الكلف ومن ثم تقليل الأرباح أو انعدامها في بعض الأحيان فضلا عن أن الفساد المالي والإداري يضر بالنمو الاقتصادي ويرفع من تكاليف الانتاج بشكل عام مما يؤدي الى زيادة الإنفاق على المعاملات المرتبطة بالإنتاج في القطاع العام و ألخاص وهذا بحد ذاته يعد عاملا مضرا في اغلب مؤسسات الدولة العراقية (ابراهيم ، 2016: 220) فلا تعيين او فرصة عمل دون دفع رشوة الى هذا المسؤول أو ذاك وهو سبب رئيسي لهجرة العقول العراقية ويمثل تصاعد هجرة الكفاءات العلمية من العراق بشكل متزايد احد أشكال تصدير رأس المال البشري المنتج الذي تحمل الاقتصاد العراقي عبء تكوينه، في وقت كانت هناك حاجة ماسة إلى جميع الكفاءات للمساهمة في البناء والتقدم في مختلف المجالات، ، لهذه الكفاءات العلمية (سعد ، 2012: 5) .

المحور الثالث : " الحلول والجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة الفساد" .

محاربة الفساد :ظاهرة الفساد في العراق أثرت بشكل كبير على مسار التنمية في العراق بكل أنواعها وعلى ثروات البلد، وباتت من أهم الظواهر الخطيرة التي يواجهها النظام السياسي في العراق في ظل وجود بيئة حاضنة لها. فإن مكافحة الفساد توفر الدعم والإرادة السياسية فهذا يعطي دفعا أكبر في تحقيق التنمية السياسية، وفي جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، لذلك فمن الضروري للالتزام بمحاربة الفساد في جميع ما يتعلق بأداء الوظيفة العامة ، إن مكافحة الفساد والقضاء عليه من ضروريات توفر الحكومة الرشيدة في العراق من أجل دفع وعي صناع القرار والمواطنين على حد سواء وتنظيم فاعلية وأداء النظام السياسي (مرتضى ، 2022: 48) .

اصلاح الوضع الاقتصادي: اصلاح الوضع المتردي والمتدهور ومواجهة مؤشرات الفقر والبطالة والتهميش وتحقيق المسائلة والعدالة والمساواة امام القانون ومواجهة الفساد بإشكاله وعوامله وامتداداته والقضاء على الرشوة والوساطة والولاءات والوصولية واجبار الاحزاب والقوى السياسية بضرورة احترام القانون والمؤسسات والنظام العام ومغادرة عقلية الهيمنة والغلبة والإقصاء وفرض الأمر الواقع واستضعاف الدولة (احمد ، 2019: 539) ، وقد شهد العراق مظاهرات شعبية العراق انطلقت في المحافظات الوسطى والجنوبية في الأول من تشرين الأول 2019 واستمرت حتى منتصف عام 2020 وكانت مطالبها الاساسية في توفير الخدمات وتحسين المستوى المعيشي. وتوفير فرص العمل ومحاربة الفساد والمطالبة بالإصلاح الانتخابي وإجراء انتخابات مبكرة، وهي ليست طائفية ولا تخضع لأي جهة سياسية أو دينية ، مما تقدم نرى أنه لإنجاح عملية الاصلاح في العراق يجب ان تتوفر الوسائل والجهود التي تساعد على قيام إصلاحات حقيقية لبناء نظام ديمقراطي خالي من الفساد والمفسدين قائم على دستور ينظم عمل مؤسسات الدولة ،وتعددية حزبية وتداول سلمي للسلطة وذلك من خلال انتخابات حرة ونزيهة ، لتحقيق استقرار سياسي وأمني يمنح لتلك الدولة التطور والازدهار ، وهي عناصر أساسية لأي نظام ديمقراطي ناجح (بدرية ، 2021: 157) .

انهـاء مشـكلة البطالـة : ضرورة ايجاد معالجات لحل مشكلة البطالة وانعكاساتها السلبية لظاهرة الفساد وتوفير فرص عمل والحد من ظاهرة البطالة ومحاربة الفقر ، والتي برزت بشكل واضح بعد حل بعض وزارات الدولة والتشكيلات التابعة لها، وترك منتسبيها دون إيجاد فرص عمل أو توفير دخل مناسب لعوائلهم. فالفساد نتاج للفقر والبطالة وهو منتج لهما فتقل احتمالات النزاهة والمبدئية في مجتمع فقير عاطل عنه في مجتمع مرفه يجد ما يكفيه للعيش بكرامة ورخاء اذ تساهم البطالة في إيجاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الملائمة للانحراف وارتكاب السلوك الاجرامي. وهذه المشكلة لا يتم علاجها إلا من خلال إعادة فتح المصانع وورش العمل والمشاريع الاقتصادية، وتوفير فرص العمل لأكبر عدد ممكن من العاطلين في القطاعين العام والخاص (حاكم ، 2019: 165) .

تحصـين السـلطة القضـائية : افضل الطرق لمكافحة الفساد ، هو تطوير السلطة القضائية والحفاظ على استقلاليتها واحترام قراراتها، عبر تحصين الجهاز القضائي من الفساد والنهوض بدوره وكفاءته وتقوية قواعد اجراءاته للتصدي والمتابعة والمحاسبة والمقاضاة وتنفيذ الاحكام، كما يجب على السلطة القضائية خلق قناة اتصال شفافة للتواصل مع الرأي العام ومع المنظمات الدولية يكون دورها متابعة عمل المنظمات الدولية واعداد الاجابات المقنعة للرد على التقارير والاسئلة التي تطرحها تلك المنظمات وتأخذ زمام المبادرة في خلق علاقات مثمرة مع تلك الجهات، مع تعزيز ثقافة التواصل لدى القضاة واعضاء الادعاء العام في ضمان تطبيق المعايير الدولية في المحاكم العراقية واصول التقاضي بعدالة للجميع (احمد ، 2023: 157) .

الاعلام ودوره للتصدي ظاهرة الفساد : لتأكيد على دور الإعلام الحر الفعال بكل فئاته المرئية والمسموعة والتي تعد من اهم اجهزة الرقابة على اداء السلطة وجهازها الاداري ووسيلة لا غنى عنها لكونه يمثل السلطة الرابعة للدولة، والذي بدوره يقوم بفضح ونشر ملفات الفساد بدون قيد أو شرط اذ يؤدي الاعلام بمختلف وسائله المرئية والمسموعة والمقروءة الدور الامثل في توعية المواطن من مخاطر ظاهرة الفساد ، كونها تمثل جريمة بحق الشعب اولاً وتأثيراتها على اسرهم والمجتمع ثانيا والامن الوطني ثالثاً ، إذ بإمكان وسائل الاتصال الجماهيري المكتوبة والمسموعة والمرئية ان تسهم مساهمة حادة وفاعلة في مكافحة الفساد والتنديد به، لذلك يجب تفعيل الدور القيادي للفضائيات العراقية بهذا الدور الحيوي وتبنى سياسة ممنهجة تهدف الى ابراز مخاطر ظاهرة الفساد من جانب، والعقوبات الصارمة التي تفرض على الفاسدين من جانب اخر ، ان استخدام وسائل الاعلام المختلفة في فضح المفسدين، تعطي لعموم المجتمع فكرة واضحة عن ظاهرة الفساد وبالمقابل تبرز العقوبات وفق مبدأ الترهيب والترغيب والذي من شأنه التقليل الى حدا ما من مخاطر الظاهرة وانتشارها في المجتمع العراقي (حاكم ، 2019: 165) . تعاون المواطن مع الاجهزة الامنية: مد أواصر التعاون بين المواطن والأجهزة الامنية من خلال بث برامج التوعية الأمنية والقانونية للمجتمع لوسائل الإعلام، وحماية المبلغين عن الفساد اذ يجب وضع تشريعات تحمي المبلغين عن الفساد وتوفر لهم وسائل آمنة للإبلاغ عن الفساد دون أن يتعرضوا للانتقام أو التشهير. ويمكن توفير آليات للتبليغ المجهول وتقديم مكافآت مالية للمبلغين الذين يساهمون في كشف الفساد. وتعميق علاقة الاجهزة الامنية مع مؤسسات المجتمع المختلفة كالعائلة والمدرسة والجامعة والمنظمات المهنية والشعبية عن طريق عقد ندوات ولقاءات اجتماعية لهذه المؤسسات، وذلك بهدف الوقوف على أرضية تساهم في خلق علاقات اجتماعية متبادلة بين الأجهزة الأمنية والمواطن وتعزيز ثقة المواطن بالأجهزة الامنية ودورها في حفظ الامن والنظام للدولة العراقية (احمد ، 2007: 122).الشفافية وتحدي الفساد : اعتماد

والشفافية والرقابة والمساءلة ، فهذه المسائل الثلاث ينبغي توسيع دائرتها لتساهم في لجم المفسدين عن الفساد وتندرج في نطاق الشفافية، واشراك المواطنين في عمليات الرقابة على المال المدني او عبر ممثليهم في المجالس النيابية، مع تفعيل اجهزة الرقابة خاصة بهيئة النزاهة ودائرة الرقابة المالية ودوائر المفتش العام بالوزارات والمحافظات العراقية كافة ورفدها بالوسائل المادية التي تمكنها من اداء مهامها بما في ذلك نظم المعلوماتية وتقنيات الرقابة الحديثة وتدقيق الحسابات . وضرورة وجود الشفافية على مؤسسات القطاع العام بل يجب ان تكون متوفرة في ما يتعلق بالأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ، وهي خير وسيلة لفضح الممارسات الفاسدة والحد منها سواء اكانت فسادا كبيرا ام فسادا صغيرا ، فالفساد عملية تنمو وتزدهر في الظلام، وتحت مبررات السرية والمصالح العليا والامن ، والتكتم وحجب المعلومات عن الناس والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني ، لذا فخير وسيلة لمكافحة الفساد هي اجبار الفاسد على العمل في الشمس ومن اجل المزيد من الفعالية على صعيد الرقابة ينبغي أن يساهم القضاء في معركة مكافحة الفساد عبر النظر في الملفات التي تصل اليه من هيئة النزاهة ومن اجهزة الأمن المكلفة بمكافحة الفساد واصدار احكام رادعة حتى لا يفلت المفسدون من العقاب ويعودوا الى ممارسة الفساد من جديد في اطار ما يسمى بإعادة انتاج الفساد (فراس ، 2021: 20) . زيادة التعاون وتبادل المعلومات الوطنية والدولية :لم تعد جريمة الفساد تخص دولة بعينها بل أصبحت قضية عالمية ، يلزم زيادة التنسيق والتعاون بين الدول والاطراف العديدة المشاركة في مكافحة الفساد في العراق. ودعم القوانين والتشريعات والتعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك التبادل الفعال للمعلومات والتعاون في التحقيقات واسترداد الأصول المنهوبة. لان الأموال التي تنشأ عن الجريمة تتحرك عبر الدول سعيا وراء التمويه والاستثمار بعيداً عن احتمالات الضبط والمصادرة ، مستفيدة من الثغرات القائمة في التشريعات الوضعية والإجراءات القانونية المنفذة لها (محمد ، 2024) . ويمكن أن تساعد الاتفاقيات الدولية والمبادئ التوجيهية في إطار الأمم المتحدة على تحقيق ذلك". مع وضع برامج وقائية حول أساليب استخدام شبكة المعلومات العالمية الانترنت بعد أن أدركت دول العالم خطورة جريمة الفساد وبسبب الطبيعة الخاصة لهذه الجريمة من حيث التعقيد والتعتيم، والأضرار البالغة التي تسببها لها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بدأ التفكير في وضع سياسات تكفل مكافحتها ، من خلال التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي ضمن نطاق الشروط التي يفرضها القانون الداخلي وان تنظر لتلك الغاية في انشاء وحدة المعلومات استخبارية مالية تعمل كمركز وطني لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعمليات الفساد لجمع الدول الاطراف لضمان ونجاح اليات مكافحة الفساد (محمد ، 2023: 1759) . تفعيل دور الاجهزة الامنية والقانونية: التأكد من تطبيق وتنفيذ القوانين والقرارات لمكافحة الفساد وتأكيد هيبت الاجهزة الامنية والقانونية على نحو موضوعي سليم أمام أفراد المجتمع، بعيدا عن السلبيات التي ارفقت أداء هذه المؤسسات خلال العهود السابقة، والعمل على تعزيز أداء الجهاز القضائي في العراق، وتدعيم استقلالية السلطة القضائية، بصورة تضمن تطبيق العدالة والقانون على الجميع والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق التقدم في مجال الصالح القانوني والمؤسساتي، ويتيح للقانون معالجة جرائم الفساد ومكافحة العصابات المنظمة التي تفلت من العقاب نتيجة انضوائها تحت إطار العصابات والاحزاب والسياسية (احمد ، 2007: 122) .

الخاتمة

بعد أن انتهينا بفضل من الله وتوفيقه من استعراض موضوع بحثنا توصلنا من خلاله إلى مجموعة من النتائج والمقترحات وهي فيما يلي

النتائج والمقترحات:

النتائج :

1. فساد أصحاب القرار السياسي، وإساءة استعمالهم سلطة القرار المالي والسياسي والاقتصادي وغياب النزاهة والوطنية فيهم وانعدام العدالة في توزيع ثروات البلد، وتغليب والحزب والعشيرة في الوظائف العامة، والتدخل في عمل القضاء وحماية المفسدين ساعدت كثيرا في انتشار ظاهرة الفساد.
2. الفساد السياسي ظاهرة غير أخلاقية تجرد الإنسان من أدميته تعاقبا وتواترا وتنمو معه وتبات جزءا من كينونته عند ذاك يورثها المحيطة الاجتماعي حتى تصير جزء من بنيته الثقافية.
3. من الأسباب الأساسية لتفشي البطالة وارتفاع مستويات الفقر والمحسوبية وعدم الاستقرار المجتمعي والسياسي والاقتصادي، وتدني مستويات الرفاهية والتقدم، وعدم الثقة في منظومة الحكم والقانون وقاد الى ارتفاع مؤشر الفساد في العراق وتراجع مبدأ سيادة القانون وخاصة ما بعد 2003.
4. غياب الشفافية في المعاملات والتعاملات التي تتعلق باقتصاد البلاد والتي تقوم بأجرائها وزارات الدولة ومؤسساتها الاخرى وعدم خضوعها للرقابة الرسمية والشعبية ورقابة منظمات المجتمع المدني.
5. لا يمكن ان ينشأ الفساد من بيئة صالحة، فالبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر من المسببات الدافعة لظاهرة الفساد الإداري والمالي.
6. يسيء الفساد إلى سمعة الدولة بين الدول الأخرى، ويؤثر ذلك على علاقاتها الخارجية ومشاركتها في القضايا العالمية.
7. ظاهرة الفساد جريمة دولية ولأجل القضاء عليها لابد من تظافر جهود الاسرة الدولية والاقليمية وزيادة التعاون في تبادل المعلومات
8. ادى الفساد الى قلة احترام افراد المجتمع للقوانين المعمول بها في متباين المجالات والنتيجة عدم استقرار الاقتصاد العراقي وانعدام القانون للدولة.
9. هجرة أصحاب الأموال إلى خارج الدولة وكذلك الكفاءات الاقتصادية لعدم الاهتمام بهم بسبب المحسوبية والواسطة في التوظيف في المناصب العامة.
10. الاحتلال له الدور الكبير في الفساد من خلال اعطاء الفرص للحصول على عقود ومبالغ مالية لبعض الشركات تفوق القيم الحقيقية للعقود الاصلية مما ادى الى تصدع اقتصاد البلد
11. لقد تنبهت دول العالم لظاهرة الفساد وخطورتها وهذا ما دفع بها إلى إيجاد طرق للوقاية منها وأخرى لمعالجتها، وقد صبت اهتمامها وتركيزها على برامج التثقيف وبناء الإنسان والتدريب والتطوير وتنمية التحسس لدى أفراد المجتمع ضد ممارسات الفساد الإداري وإصدار الأحكام الخاصة بها ودعم كل المؤسسات التي تعنى بمكافحة الفساد
12. تحسين أوضاع المواطنين الأسرية والوظيفية والمعيشية عن طريق ما يلي :

أ - التأكيد على مبدأ تحسين أوضاع المواطنين الأسرية والوظيفية والمعيشية وبخاصة ذوي الدخل المحدود، وتوفير الخدمات الأساسية لهم .

ب - إيجاد الفرص الوظيفية في (القطاعين العام والخاص)، بما يتناسب مع الزيادة المطرودة لعدد السكان والخريجين، والاهتمام بتأهيلهم طبقاً لاحتياجات سوق العمل .

ج - الحد من استقدام العنصر الأجنبي .

د - تحسين مستوى رواتب الموظفين والعاملين، وبخاصة المراتب الدنيا

التوصيات:

1. استقلالية القضاة فوجود نظام قضائي مستقل وفعال ونظيف امر اساسي في اية استراتيجية لمحاربة الفساد، في التصدي لذوي النفوذ والسطوة في المجتمع مع ضرورة تفعيل قوانين مكافحة الفساد والا فإنها ستظل عديمة الجدوى وينبغي ايضا تطبيق قواعد الاستقلال والكفاءة والنزاهة نفسها على اللاعبين الاخرين ضمن النظام القضائي مثل كتبة المحاكم والمحققين والمدعين العامين وغيرهم

2. دعم هيئة النزاهة بالخبرات والتخصصات المطلوبة لاستمرار اعمالها وزجهم بدورات في الدول التي لها خبرات في معالجة ظاهرة الفساد وتوفير الحماية لهم.
3. العقوبات الرادعة لمرتكبي الفساد من الموظفين الحكوميين وموظفي القطاع الخاص والتشدد في تطبيق احكام القانون بحق المخالفين بالنظام العام.
4. وضع إستراتيجية للقضاء على البطالة وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل بما يؤمن دخل ثابت ومتوازن لكافة أبناء الشعب ، والعمل على تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية والتامين الصحي وذلك لشعور المواطن بالأمان والابتعاد عن الغش والسرقة والفساد بشكل عام .
5. أهمية عقد ندوات ومؤتمرات هدفها زيادة ونشر الوعي لدى المواطنين للإبلاغ عن هكذا تصرفات من الاشخاص الذين يمارسون جرائم الفساد. التي تتعلق بالأنشطة غير المشروعة قانونيا، ومن خلال وسائل الاعلام ايضا.
6. التخلي عن المحسوبية بإعطاء المشاريع من خلال وضع اجراءات وسياسات ادارية وقانونية فاعل وإلزام الجهات المنفذة التقيد بالمعايير والمواصفات الموضوعة ومحاسبة المخالفين.

المصادر References

1. Block(American corruption and the decline of progressive ethics)Journal of Law and Society ,vol 23(1996).
2. Oxford learner’s pocket dictionary, third edition, oxford university press, 2007.
3. Paolo Mauro(corruption and growth)quarterly journal of Economic Vol 110 No. 3 August 1995.
4. ابراهيم حربي ابراهيم , سياسة الامن الغذائي في العراق – التحديات والحلول مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ، العدد37 ,2016.
5. ابراهيم حربي ابراهيم ، كيف يمكن اعادة العقول العراقية المهاجرة الى الوطن ، اوراق عمل قدمت بصيغة ppt في كلية التراث الجامعة (الملتقى الدولي الاول) ، النزوح والهجرة الدولية ، 11- 12 /2023/1 .
6. احمد صدام ايدام، سياسات الحد من ظاهرة الفساد السياسي في مؤسسات الدولة العراقية ، مجلة ابحاث العلوم السياسية ، العدد (65) ، بغداد ، 2019
7. احمد عبد العزيز عبد العزيز ، مسببات تنامي جرائم الخطف وأثارها على المجتمع العراقي دراسة وصفية تحليلية، جامعة الموصل. آداب الرافدين . عدد خاص. مؤتمر كلية الآداب العلمي الرابع العدد (47/ 4) 2007".
8. احمد عدنان عزيز و عالية عبد الامير عبدالمجيد ، الفساد السياسي والاداري في العراق بعد العام :2003 المؤشرات والحلول ، جامعة بغداد ، مجلة دراسات دولية, , , العدد 92 ،، 2023 .
9. أحمد، شريهان ممدوح حسن. جهود مكافحة الفساد الإداري و المالي في المملكة العربية السعودية : دراسة مقارنة .المجلة القانونية ، عدد. 4، مجلد 2018.
10. اقداس حسين هادي ، واخرون ، طرق آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة ، جامعة بابل ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والاداريه والماليه, المجلد 13, العدد 2 , 2021 .
11. أنظر في ذلك ، د/ حسنين المحمدي بوادي – الفساد الإداري لغة المصالح – دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية 2008 .
12. باسم علي خريسان، (العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2021) ، مركز البيان للدراسات والتخطيط. ، بغداد ، دائرة المنظمات غير الحكومية (2022) .
13. بدرية صالح عبد الله ، الإصلاح السياسي في العراق بعد العام 2018، جامعة تكريت ، مجلة تكريت للعلوم السياسية. عدد. 23 2021.
14. حاكم ناصر حسين الخاقاني و مرتضى. مظفر سهر ، الملامح المكانية لظاهرة المخدرات في مدينة الناصرية وتأثيراتها وسبل معالجتها لعام 2018 من وجهة نظر جغرافية ، جامعة ذي قار، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ،مجلد 9، العدد ، 3 ، 2019.

15. حنان يونس حافظ و عبد الزهرة فيصل يونس، واقع الفقر في العراق ... التحديات والمقترحات ، الجامهة المستنصرية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , المجلد 21, العدد 76، 2023 ص 94.
16. خضير ياسين الغانمي،الفساد في العراق الاسباب وضرورات المعالجات الداخلية والدولية. جامعة كربلاء ، مجلة رسالة الحقوق، السنة الثالثة عشرة ، العدد الأول، 2021 .
17. داود خيرا لله – الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها ، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي. مجلد. 27، عدد. 309 ، 2004.
18. زهراء عبد القادر طاهر، عبد الإله توفيق حسين ، الحوكمة" مدخل لمحاربة الفساد المالي والاداري في المؤسسات والشركات المملوكة للدولة " ، الجامعة المستنصرية ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد , العدد 129 , 2021 ، ص66.
19. سائدة الكيلاني وباسم سكجها : نحو شفافية أردنية ،ط1، مؤسسة الأرشيف، عمان،، 2000 .
20. سعد جبار السوداني، (هجرة الكفاءات العراقية... أسبابها ومعالجتها)، الجامعة المستنصرية. ، كلية القانون، مجلة الحقوق، مجلد 10 العدد 15 (2012).
21. سهيلة عبد الزهرة الحجيمي واخرون ، قياس أثر الفساد الاقتصادي على مستويات البطالة في العراق بعد عام 2004 ،جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 19, العدد 3 , 2023 .
22. عدنان عياض العجيلي التباين المكاني لمؤشري التنمية المستدامة (البطالة والفقر) في العراق لسنة 2021 ، جامعة البصرة ،مركز دراسات البصرة والخميج العربي، مجلة دراسات البصرة, المجلد 51, العدد 1994، 2024 .
23. عماد الشيخ داود ، الفساد والإصلاح ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق - 2003 .
24. عمر موفق محمد علي و إبراهيم حربي إبراهيم ، الفساد الإداري والمالي في العراق التحديات والجهود المبذولة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 45، 2015 .
25. فراس عبد الكريم محمد البياتي ، الفساد وسياسات الإصلاح السياسي والإداري في العراق بعد عام 2003 ، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم السياسية, , المجلد 4, العدد 26 ، 2021.
26. القرآن الكريم سورة الروم : 41
27. القرآن الكريم سورة القصص : 83
28. القرآن الكريم سورة المائدة :33
29. لبنى عادل عبد الرحمن ، اثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية ، جامة النهرين ، مجلة قضايا سياسية العدد 72 ، 2023 .
30. محمد سرور الحريري. الاتجار بالبشر وسبل مكافحته .. قراءة في الاستراتيجيات والاتفاقيات الدولية ، قراءة في الاستراتيجيات والاتفاقيات الدولية، المركز العربي للبحوث والدراسات، نشر.على الموقع الالكتروني الرؤية 28 / 9 / 2019 شوهدت بتاريخ 23/5/ 2024" ، http://www.acrseg.org/41360
31. محمد نوذر فردوسيو و رافد عمي طابور العطواني ، معالجة جريمة غسل الاموال في القانون العراقي والاسناد الدولي، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد 13 ، العدد 3 (2023) .
32. مرتضى احمد الخضر.و بلال محمد صابر، أزمات التنمية السياسية في العراق وسبل العلاج بعد العام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية, , المجلد 3, العدد 29 ,، 2022 .
33. مهدي عطية موحي و جاسم محمد حسين ، استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الاداء المنظمي دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمسؤولين في مكاتب المفتش العام جامعة بابل مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والاداريه والماليه,, المجلد 7, العدد 1 , ، 2015 .
34. وسن هادي فيحان، أثر ضعف الاستقرار الاقتصادي والسياسي على متطلبات الأمن القومي في العراق للمدة (2003-2020), جامعة تكريت ، مجلة آداب الفراهيدي , المجلد(8th) العدد 3 , 2023.